الأزمة السياسية في الكوت ديفوار (ساحل العاج)

أ.د. حسن سيد سليمان *

تقع ساحل العاج التي استخدمت رسميا التسمية الفرنسية (كوت ديفوار) في غرب إفريقيا ، وتحدها من الشمال مالي وبوركينافاسو ومن الشرق غانا ، ومن الغرب غينيا وليبيريا ، وتشرف من الجنوب على خليج غينيا والمحيط الأطلسي .

اسمها مشتق من تجارة العاج ، مساحتها ٣٢٢,٤٦٢ وعدد سكانها ١٩,٩٩٧,٠٠٠ نسمة أي (٢٠) مليون بحسب تعداد ٢٠٠٩م ،عاصمتها السياسية ياموسوكرو وأكبر مدنها ابيدجان ، وهي العاصمة الاقتصادية وتقع في الجنوب قرب الساحل بينما تقع ياموسوكرو علي بعد ٢٤٠ كلم باتجاه الشمال. ومن أهم مدنها بواكي في الشمال وجاجنوا في الجنوب ، وتتميز أبيدجان بكثافة السكان الذين يقدرون بحوالي (٤) ملايين نسمة ، بينما تم إنشاء العاصمة السياسية الجديدة في مارس ١٩٨٣م في ياموسوكرو التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٢٠٠ ألف نسمة ويمكن مقارنتها كعاصمة جديدة مع ابوجا في نيجيريا وبرازيليا بالنسبة للبرازيل ، وهي مسقط رأس الرئيس الاول فيلكس هوفيه بواني الذي قاد الكفاح السياسي ضد الفرنسيين من أجل الإستقلال.

شكل كوت ديفوار يشابه بشكل عام صينية دائرية وتوجد بها مرتفعات في غرب البلاد. وتتميز البلاد بثلاث مناطق مناخية : شبه استوائي في الجنوب علي الساحل واستوائي في الوسط وسافنا في الشمال . وتغطي الغابات ثلث البلاد في الجنوب والغرب . ويعتمد اقتصاد البلاد علي الزراعة وبخاصة في إنتاج البن والكاكاو في المناطق الجنوبية بينما تزرع في الشمال مواد غذائية مثل الأرز والذرة واليام والموز. وتعتبر الكوت ديفوار من أوائل الدول في إنتاج الكاكاو والبن في العالم بل هي الدولة الأولى في إنتاج الكاكاو والثالثة في إنتاج البن ، كما تقوم أيضا بإنتاج زيت النخيل والقطن والسكر والمطاط وهناك ثروات لم تستغل بعد وتتمثل في المواد البترولية والمعادن ومنها الماس والنيكل والحديد والنحاس والمنجنيز.

معظم سكان كوت ديفوار من العناصر الزنجية وينقسمون علي أربع مجموعة عرقية كبيرة تتقسم فروعها إلي أكثر من (٦٠) مجموعة إثنية . ومن أهم القبائل الباولي(٢٣٪) ، بيتي (١٨٪) ، سينوفو (١٥٪) ، مالينكي (١١٪) . وهناك حوالي (٢٠٠) ألف لبناني وتتراوح نسبة الأجانب من ٢٥- ٣٠٪ من السكان. ويقطن في الجزء الشمالي الفولاني وجماعات من البربر والعرب . وبالنسبة للأديان ينقسم السكان إلي نسبة ٣٨,٦٪ مسلمون ، ٣٢,٨ مسيحيون، ١١,٩٪ ديانات محلية تقليدية

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة إفريقيا العالمية .

ورقة قدمت في الندوة الخاصة بأحداث الكوت ديفوار يوم ٣ يناير ٢٠١١م بمقر مجلس الشباب العربي والإفريقي بالعمارات بمشاركة المركز العالمي للدراسات الإفريقية ، وأضيف لها الجزء الأخير حول نهاية الأزمة.

، ١٦,٧٪ لا يتبعون لأي دين . أما لغة البلاد الرسمية فهي اللغة الفرنسية ، ويتم تعلم اللغة العربية في المدارس الإسلامية في الشمال بينما تسود لهجات عديدة في البلاد أهمها البمبارا .

تاريخيا كانت توجد عدة ممالك داخل كوت ديفوار قبل مجيىء الاستعمار الفرنسي، وبدأ التدخل الفرنسي علي الساحل منذ عام ١٨٤٣م ، وبعد تقسيم مؤتمر برلين لعام ١٨٨٥م للقارة الإفريقية علي الدول الاستعمارية الأوربية اتجه الفرنسيون إلى شمال البلاد وعقدوا اتفاقيات مع بعض القبائل قبل أن يتم إصدار المرسوم الخاص بمستعمرة كوت ديفوار في العاشر من مارس ١٨٩٣م. وقامت فرنسا بقمع حركات المقاومة المحلية بقسوة في الشمال بينما انتهت مقاومة المالينكي بزعامة ساموري توري عام ١٨٩٨م ، ولكن استمرت مقاومة الباولي والبيتي حتي عام ١٩١٥م.

وبعد حصول كوت ديفوار على وضع الجمهورية داخل المجموعة الفرنسية في ٤ديسمبر ١٩٥٨م وتعيين فيلكس هوفي – بواني رئيسا للوزراء ، تم إعلان استقلال كوت ديفوار في ٧ أغسطس ١٩٦٠م ، وهو عام الاستقلال في إفريقيا بالنسبة لـ (١٧) دولة في القارة معظمها كانت تابعة للاستعمار الفرنسي . وأصبح فيلكس هوفي – بواني الرئيس الأول لكوت ديفوار وبنى سلطته السياسية على هدف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد حيث نجح في ذلك وأصبحت كوت ديفوار أثرى مستعمرات غرب إفريقيا الفرنسية السابقة . وتردد الحديث حينها عن حدوث (المعجزة الإيفوارية) التي نتجت عن تصدير البن والكاكاو.

ولكن الطريقة الأبوية في إدارة شؤون الدولة بالإضافة للصعوبات التي ترتبت بعد ذلك عن تدهور إنتاج المواد الأولوية الزراعية أثارت موجات من عدم الرضا تجاه الرئيس الأول للبلاد بعد أن طبق نظام الحزب الواحد ممثلا في الحزب الديمقراطي الكوت ديفواري (PDCI) . ومن ثم وفي العام ١٩٩٠م أفسح نظام الحزب الواحد المجال للتعددية الحزبية في البلاد. وفي أكتوبر من نفس العام تمت إعادة انتخاب الرئيس فيلكس هوفي – بواني للمرة السابعة ولمدة (٥) أعوام وقام بتعيين الاقتصادي الحسن واتارا رئيسا للوزراء إلا أن المناخ السياسي- الاجتماعي بدأ في التدهور وازدادت الصراعات الداخلية الإقليمية والمجتمعية في كوت ديفوار. وتوفي الرئيس المؤسس خلال هذا الجو المضطرب في ٧ ديسمبر ١٩٩٣م . وأثيرت بعد ذلك قضية تحديد الهوية الإيفوارية واتهام الحسن واتارا بأن أصله من بوركينافاسو وذلك بحكم فترة دراساته الأولى ببوركينافاسو وإقامته هناك.

هنري كونان بيديه رئيس الجمعية الوطنية(البرلمان) خلف بحسب الدستور فيلكس هوفي- بواني في نهاية عام ١٩٩٣م قبل أن يتم انتخابه رئيسا للجمهورية في عام ١٩٩٥م . وأطيح به بانقلاب عسكري في ٢٤ ديسمبر ١٩٩٩م بقيادة الجنرال المتقاعد روبرت غي الذي ترأس اللجنة الوطنية للإنقاذ العام رئيسا للحكومة العسكرية ، ثم جرت الانتخابات الرئاسية في أكتوبر من عام

٢٠٠٠م واجه فيها الجنرال روبرت غي زعيم الجبهـة الشعبية الإيفوارية (FPI) لوران غباغبو الذي فاز ولكن كان عليه فرض نتيجة صناديق الاقتراع علي الشارع بندائه لتجنب المواجهات المميتة التي أثارها هنري كونان بيديه حول التعصب للهوية الإيفوارية مما أثار العنف الإثني والاعتداءات المعادية للأجانب من رعايا بوركينافاسو ومالي.

واستمرت الأزمة السياسية وضاعفتها أزمة اقتصادية . وفي ليلة ١٨ إلى ١٩ سبتمبر ٢٠٠٢م نشبت انتفاضة مسلحة ضد الرئيس لوران غباغبو ، وترتب عن هزيمة الانقلابيين في أبيدجان تحصنهم في شمال البلاد. وبعد توسط فرنسا والمجمـوعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(ايكواس) بين الجانبين المتحاربين تم التوقيع علي وقف إطلاق النار في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٢م . واستمرت المساعي منذ ذلك الوقت للوصول إلى سلام مستدام في البلاد ولكن دون جدوى حيث باءت كل المحاولات من أجل المصالحة وتوحيد البلاد بالفشل . ومن ثم أصبحت الانتخابات الرئاسية هي المخرج من الأزمة خاصة بعد أن انتهت فترة ولاية الرئيس لوران غباغبو عام ٢٠٠٥م.

واجه إجراء انتخابات رئاسية جديدة في كوت ديفوار الكثير من العقبات منذ العام ٢٠٠٥م مما أدى لتأجيلها لعدة مرات وعاما بعد عام إلى أن أجريت أخيرا في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٠م بعد أن قضى الرئيس لوران غباغبو خمس سنوات إضافية في الحكم بدون انتخابات بعد انتهاء الفترة الأولى من ولايته. وخلال تلك الفترة تم عقد اتفاقية واقادوقو (عاصمة بوركينافاسو) في ٤ مارس ٢٠٠٧م من أجل التمهيد لتنظيم الانتخابات في كوت ديفوار في الظروف المناسبة . وفي إطار هذه الاتفاقيات قام الرئيس لوران غباغبو في ٢٩ مارس بتعيين جيوم سورو زعيم القوات الجديدة FN وهي الحركة التي تمخضت عن تمرد سبتمبر ٢٠٠٢م، رئيسا للوزراء . وقام جيوم سورو بتشكيل حكومة أشركت فيها كل الأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية الوطنية (البرلمان) بالإضافة لحركة القوى الجديدة . وكانت الجمهورية الأولى بعد الاستقلال تحكم بموجب دستور ١٩٦٠م الذي استمر ساريا حتى العام ١٩٩٩م عندما أوقف الجنرال روبرت غي العمل به في أعقاب الانقلاب العسكري . وتم اعتماد الدستور الثاني للبلاد بواسطة استفتاء في ٢٣ يوليو ٢٠٠٠م بنسبة ٨٠٪ مؤسسا بذلك الجمهورية الثانية لكوت ديفوار والتي توصف بأنها علمانية وديمقراطية تحكم بنظام رئاسي . ومما يجدر ذكره أن محاولة الانقلاب العسكري الثاني في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٢م تحولت سريعا إلى تمرد مسلح استقر في شمال البلاد واحتل ٦٠٪ من أراضي التراب الوطني. وتم نشر قوات دولية للأمم المتحدة بجانب قوات فرنسية للفصل بين الطرفين المتنازعين في الشمال والجنوب مما نتج عنه حالة (اللا حرب واللا سلم) حيث فشلت كل المساعي السياسية لحل الأزمة إلا أن المساعي السلمية تواصلت مع وساطة رئيس جنوب إفريقيا السابق ثامبو امبيكي مما أسفر عن التوقيع على اتفاقية واقادوقو في ٤ مارس ٢٠٠٧م بين الرئيس لوران غباغبو وقائد القوى الجديدة قيوم سورو

بعد شهر من المفاوضات وبرعاية من رئيس بوركينافاسو بليس كومباوري .

نصت إتفاقية واقادوقو بصفة خاصة على الانسحاب التدريجي لقوات ليكورن الفرنسية والقوات الأممية، وبداية عملية تسجيل الناخبين المؤهلين ، نزع سلاح المجموعات المسلحة، وتشكيل حكومة انتقالية جديدة . وأقيم احتفال شعلة السلام في ٣٠ يوليو ٢٠٠٧م بمدينة بواكي في الشمال. ولكن إرادة إجراء انتخابات حرة وشفافة كما صدر عن اتفاقية واقادوقو اصطدمت بعدة صعوبات مما أدى إلى تأجيل موعد الانتخابات عن الموعد المحدد في ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٨م واستمر الحال أيضا كما هو مدة عامين آخرين. وكانت أولى العقبات هي استعادة الإدارة الحكومية لموقعها السابق في شمال البلاد وفتح الباب أمام حرية عبور الأشخاص والممتلكات بين شطري البلاد شمالا وجنوبا. كذلك كان على لجنة الانتخابات المستقلة (CEI) البدء بإجراء تعداد سكاني شامل للإيفواريين ، وقد تم ذلك في العام ٢٠٠٩م ، كما كان عليها إعداد السجل الانتخابي ونشر الكشوفات النهائية للناخبين الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات إضافة لإعداد بطاقات الناخبين وبطاقات التصويت وإطلاق الحملة الانتخابية قبل إجراء مرحلة التصويت النهائية كما حدث في انتخابات ابريل ٢٠١٠م في السودان. وبجانب الإعداد للعملية الانتخابية التي تتطلب الوقت اللازم لإكمال مراحلها المختلفة، كانت هناك أيضا في الجانب الآخر مشكلة نزع سلاح المجموعات المسلحة وحصر المقاتلين في مواقع محددة والتسريح إضافة لعملية أعادة الدمج وهي العمليات الصعبة المعروفة بالDDR وإجراء الانتخابات، كذلك اتضح أن الرئيس غباغبو سعى لتأجيل الانتخابات لتحقيق مصلحته الشخصية، كما أن لزوجته السيدة الأولي دوراً سياسياص كبيراً في دعمه مع الحزب الحاكم حتى سميت بالمرأة الحديدية .

في لقاء تم بين مجلة Jenue Afique والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في مارس ٢٠٠٩م ذكر شوي يونق جين أن العقبات التي تعترض إجراء الانتخابات في كوت ديفوار تتمثل في توحيد شطري البلاد من أجل إعداد القوائم الانتخابية النهائية ، وفي نشر القضاة في كل أنحاء البلاد، وهو ما لم يتوافر ، وأخيرا عدم الاتفاق بين الأيفواريين حول أيهما له الأولوية: الانتخابات ام نزع السلاح حيث أن اتفاق واقادوقو ٣ نص على أن تكون الأولوية للانتخابات بينما إتفاق واقادوقو ٤(الذي وقع في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨م) نص على عكس ذلك الترتيب مما أثار مشكلة تحتاج إلى المعالجة . وأشار الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة أيضا إلى صعوبة تطبيق عملية نزع السلاح من الناحية العملية.

ونلاحظ هنا أن النزاع المسلح بين الحكومة المتمركزة في الجنوب في العاصمة الاقتصادية أبيدجان وقوات المقاومة التي تسيطر على الكثير من أجزاء البلاد وخاصة في الشمال قد استمر لسنوات عديدة منذ اندلاعه في عام ٢٠٠٢م . وقد فر الآلاف من ديارهم ولجأ معظمهم إلي المناطق

التي تسيطر عليها الحكومة مما أدى للضغط على الخدمات الصحية والتعليمية المتاحة هناك. وبلغ معدل وفيات الأطفال الرضع ومن هم دون الخامسة ضمن أعلى المعدلات في العالم بسبب الأمراض وسوء التغذية ، وبلغ عدد المصابين بمرض نقص المناعة (الإيدز) نسبة ٧٪، كما حرم حوالي مليون طفل معظمهم في الشمال من أي تعليم . وتم استخدام نحو (٣٠٠٠) من الأطفال جنوداً ، كما تزايد انتشار الاستغلال الجنسي والعنف ضد الأطفال، وجرت عملية تسريح حوالي ألف طفل لإعادة دمجهم في المجتمع. ولاشك أن كل ماسبق ذكره يمثل المظاهر السالبة وإفرازات الحروب الأهلية التي عمت القارة الإفريقية.

إجراء الانتخابات الرئاسية ونشوب الأزمة السياسية :

بعد توضيح التعريف بكوت ديفوار وخلفية تاريخها السياسي وتطورات الأحداث نصل إلى المرحلة الراهنة منذ إجراء الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٠م وكانت الانتخابات نزيهة وشارك فيها المواطنون بنسبة ٨٤٪ . وتشير مجريات الأحداث إلى أن المنافسة كانت بين الرئيس لوران غباغبو زعيم الجبهة الشعبية الإيفوارية FPI وزعيم المعارضة الحسن واتارا رئيس تجمع الجمهوريين RDR وهو من الشمال وذلك بعد انسحاب هنري كونان بيديه لصالح الحسن واتارا. وأعلن رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة يوسف بكايوكو فوز الحسن واتارا في الجولة الثانية بنسبة ٥٤,١٪ من الأصوات مقابل ٤٥,٩٪ للرئيس لوران غباغبو ، وتم الإعلان من داخل أحد الفنادق نظرا لمنعه من إعلان النتيجة داخل المجلس الدستوري. ولكن سرعان ما اعتبر رئيس المجلس الدستوري وهي الجهة المكلفة باعتماد النتيجة رسميا ، بول ياوندري أحد حلفاء الرئيس لوران غباغبو ، أن النتائج غير صحيحة وقرر بطلان مئات الآلاف من الأصوات المؤيدة للحسن واتارا في (٧) دوائر في الشمال بدعوى أنها مزورة لكي يعلن بالتالي فوز لوران غباغبو بنسبة ٥١٪ مقابل ٤٩٪ للحسن واتارا . ومن هنا بدأت الأزمة السياسية في كوت ديفوار حيث اعتبر كل مرشح أنه الفائز في الانتخابات وقام كل منهما بأداء اليمين الدستورية رئيساً للجمهورية ، كما شكل كل منهما حكومته.

وبذلك أصبح لكوت ديفوار رئيسان وحكومتان في آن واحد ، وبينما استقر لوران غباغبو في القصر الرئاسي وبمساندة من الجيش ، وجد الرئيس المنتخب الحسن واتارا نفسه مضطرا للإقامة في فندق غولف في كوكودي بابيدجان مقراً للرئاسة مع مناصريه وتحت حماية القوات الجديدة بمساندة من الشمال. ولاشك أن إعلان قيادة الجيش انحيازها الكامل للرئيس المنتهية ولايته غباغبو الذي ينتمي للمؤسسة العسكرية قد جعل فرصة الحل السلمي لهذه الأزمة ضئيلة . واتهم غباغبو واتارا بأن أصوله من بوركينافاسو التي عاش فيها لفترة من الزمن بمنحة دراسية حيث أراد غباغبو التشكيك في هوية واتارا الإيفوارية كما حدث له في انتخابات عام ١٩٩٥م علما بأنه

عمل في صندوق النقد الدولي كما عمل محافظا للبنك المركزي لمجموعة غرب إفريقيا الاقتصادية بعد أن درس في الولايات المتحدة الأمريكية. فبعد إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية بدت الأجواء على ارض الواقع في أبيدجان مشحونة وقابلة للانفجار بعد إعلان الجيش حظر التجوال وإغلاق الحدود وتعليق بث القنوات الإخبارية الأجنبية مثل (فرانس ٢٤) وكذلك إذاعة فرنسا الدولية وهي وسائل الإعلام الرائجة في أوساط الإيفواريين . ولكن الجيش لا يسيطر إلا على الجنوب ولم يتمكن من إغلاق حدود شمال البلاد مما كرس انقسام الكوت ديفوار الذي بدأ منذ الانقلاب الفاشل في سبتمبر ٢٠٠٢م . ففي بواكي في شمال البلاد حيث معقل متمردي القوات الجديدة مازال السكان يشاهدون أجهزة الإعلام الفرنسية كما لاحظ مراسل فرانس برس.

بادرت فرنسا بقيادة ساركوزي بالاعتراف بالرئيس المنتخب الحسن واتارا الذي تربطه علاقة صداقة متينة مع الرئيس ساركوزي الذي استقبله بقصر الإليزيه مرتين الأولى في نوفمبر ٢٠٠٧م والثانية في ٦ فبراير ٢٠٠٩م . وقد حظي الحسن واتارا بدعم دولي كبير حيث تلقى الاعتراف من الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الإفريقي والمنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ايكواس) . ودعت هذه الجهات الرئيس المنتهية ولايته غباغبو إلى التنحي عن السلطة وتسليمها للحسن واتارا . كذلك أعلن رئيس الوزراء وزعيم المتمردين سابقا قيوم سورو دعمه لفوز الحسن واتارا وحذر من إلغاء النتيجة قائلا ان ذلك يهدد إعادة توحيد البلاد التي قسمتها الحرب الأهلية في العامين ٢٠٠٢م و٢٠٠٣م إلى شطرين . وصرحت مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية في المنظمة الدولية والتي تولت الرئاسة الدورية لمجلس الأمن خلال شهر ديسمبر ٢٠١٠م سوزان رايس أن أعضاء مجلس الأمن " يؤكدون استعدادهم لاتخاذ الإجراءات الملائمة ضد من يعرقلون العملية الانتخابية ، وخاصة عمل المفوضية المستقلة للانتخابات " ، كما أعلنت أنهم " حريصون على التحدث بصوت واحد " وذلك بعد التحفظات التي أبدتها روسيا في مجلس الأمن في البداية بدعوى عدم جواز دعم مرشح دون الآخر إلا أنها تراجعت ووقفت مع قرار المجلس في الاعتراف بالحسن واتارا .

وقد قامت بعثة الأمم المتحدة في الكوت ديفوار بإجلاء موظفيها غير الضروريين وعددهم قرابة خمسمائة موظف. وقام رئيس إفريقيا السابق ثامبو أمبيكي بزيارة وساطة لكوت ديفوار حيث أجرى مباحثات مع طرفي النزاع (لوران غباغبو والحسن واتارا) ووصف الأوضاع بالمعقدة جدا ، كما دعا المسؤولين في الطرفين إلى " العمل بكل مافي وسعهم من أجل الحفاظ على السلام في البلاد" . وقد قرر مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي تعليق عضوية الكوت ديفوار ومنعها من المشاركة في أنشطة وهيئات الإتحاد الإفريقي إلى أن يتولي الرئيس المنتخب ديمقراطيا الحسن واتارا مهامه . ومن جانب آخر لوح الرئيس الأمريكي بعقوبات على غباغبو إذا واصل اعتماد ما

وصفه " الخيار السيىء" عبر التمسك بمنصب الرئاسة. كذلك حذرت رئيسة ليبيريا مقاتلي بلادها السابقين الذين شاركوا في الحرب الأهلية الإيفوارية عام ٢٠٠٢م من التدخل مرة أخرى في كوت ديفوار ، وحذر أيضا بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة من احتمال تفاقم وتدهور الأوضاع في الكوت ديفوار وانتشار العنف على نطاق واسع. ودعت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في بيان رسمي صدر في أبوجا لوران غباغبو إلى تسليم السلطة دون تأخير واحترام نتائج الانتخابات الرئاسية التي صادقت عليها الأمم المتحدة بعد فوز منافسه الحسن واتارا، وعلقت المجموعة عضوية الكوت ديفوار فيها.

وقد اجمعت المؤشرات على أن الوضع الراهن بعد الانتخابات في الكوت ديفوار لايقل قتامة عن العام ٢٠٠٢م وأن الاحتمال الأرجح هو اندلاع الحرب الأهلية مجددا والإبقاء على البلاد منقسمة إلى شطرين في الشمال تحت سيطرة المعارضة وفي الجنوب تحت سيطرة الرئيس المنتهية ولايته لوران غباغبو والجيش . كذلك أجمعت هذه المؤشرات على حدوث المزيد من التمزق والعنف في كوت ديفوار التي تعاني انقساما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ووضعا هشا منذ سبتمبر ٢٠٠٢م . وكان أمل الإيفواريين والمجتمع الدولي أن تكون الانتخابات التي نصت عليها اتفاقيات المصالحة بين الطرفين المتنازعين في واقادوقو هي الحل الجذري والناجع للأزمة السياسية الإيفوارية إلا أن نتائج الانتخابات المختلف حولها أصبحت سببا في تجدد الأزمة بصورة أخطر من سابقتها حيث أفرزت رئيسين وحكومتين في جنوب البلاد بينما لاتزال أزمة الانشطار بين الشمال والجنوب قائمة منذ سبتمبر ٢٠٠٢م مما يهدد بنشوب الحرب الأهلية من جديد .

تطورات أزمة الكوت ديفوار

- حدث ما كان متوقعا في نشوب أعمال عنف بين أنصار كل من غباغبو وواتارا. فقد نظم أنصار الحسن واتارا مظاهرة في ابيدجان حاولت السيطرة على مبنى التلفزيون الحكومي ، وحاولت القوات الجديدة التي تحمي واتارا فتح الطريق الوحيد الذي يمر أمام فندق غولف للتوجه إلى مقر التلفزيون مما أدى لإطلاق نار مع قوات غباغبو. وتم تنظيم مظاهرة لأنصار واتارا في العاصمة السياسية ياموسوكرو، كما سقط صاروخ في باحة السفارة الأمريكية . وفي سياق هذا التصعيد انتشر حوالي (٨٠٠) من عناصر قوة حفظ السلام الأممية حول فندق غولف كما أعلن متحدث باسم الأمم المتحدة .
- تواصلت وازدادت خلال شهر ديسمبر ٢٠١٠م أعمال العنف حيث أعلنت الأمم المتحدة أن ١٧٣ شخصا قتلوا و٤٧١ آخرين اعتقلوا و٩٠ تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة و٢٤ اختفوا قسريا في الفترة من ١٦- ٢١ ديسمبر ، وقد وردت هذه الأرقام في معلومات منسوبة لمسؤولين في حقوق

الإنسان بالكويت ديفوار. وبينما أكد الجيش وقوفه مع غباغبو، ذكر مساعد كبير للحسن واتارا أن الأمر يتطلب من زعماء العالم استخدام القوة للإطاحة بلوران غباغبو. وقال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية فيليب كراولي إنهم يجرون محادثات مع دول أخرى في المنطقة حول تعزيز قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في كوت ديفوار مشيرا إلى عدد من دول المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا دون أن يحددها. ومن جانب آخر جدد مجلس الأمن لمدة ستة أشهر مهمة قوات الأمم المتحدة في كوت ديفوار مع النية بإرسال تعزيزات إليها وذلك ردا على طلب غباغبو رحيل القوات الأممية وقوات ليكورن الفرنسية متهما الأمم المتحدة وفرنسا باتخاذ مواقف ضده لصالح الطرف الآخر.

- رفضت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ايواكس) أية تسوية مع غباغبو الذي يبدو أنه طلب مفاوضات لتقاسم السلطة حيث طالبت المجموعة غباغبو بمغادرة السلطة وأكدت أنه من غير الوارد تشكيل حكومة وحدة وطنية كتلك الموجودة في كينيا وزيمبابوي . ومن جانب آخر اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٢) دولة بالإجماع في ٢٣ ديسمبر بالحسن واتارا رئيسا شرعيا لكوت ديفوار ، كما اعتمدت الممثلين الدبلوماسيين للرئيس المنتخب الحسن واتارا واعتمدت الدول الغربية أيضا سفراء الحسن واتارا. كذلك ندد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشدة بانتهاكات حقوق الإنسان في الكوت ديفوار حيث أعلن المجلس أن ضحايا العنف بعد إعلان نتائج الانتخابات ناهز المائتين، كما ندد المجلس بعمليات الاختطاف والإعدامات السريعة وأعمال العنف الجنسي ، وطالب بالتحقيق في هذه الانتهاكات وتقديم مرتكبيها إلى العدالة ، وذكر نائب رئيس المفوضية العليا لحقوق الإنسان أن غرفة عمليات الأمم المتحدة تتلقى يوميا نحو (٣٠٠) اتصال عن انتهاكات لحقوق الإنسان في كوت ديفوار.
- أعلن البنك المركزي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا وقف تعاملاته المالية مع لوران غباغبو وقرر أن الأعضاء الذين تعينهم حكومة الحسن واتارا الشرعية لكوت ديفوار هم فقط الذين بإمكانهم الحصول على الأموال من البنك المركزي للمنطقة. وأعلن رئيس البنك الدولي روبرت زوليك عن تجميد قروض بقيمة (٨٠٠) مليون دولار كانت ستقدم لكوت ديفوار ، وأنه سعى عبر رئيس دولة مالي لإقناع مجموعة الإيكواس أيضا بتجميد القروض لكوت ديفوار. وقد هددت مجموعة دول غرب إفريقيا باستخدام القوة إذا لم يتراجع غباغبو عن عدم التنازل عن السلطة، كما أيد الاتحاد الإفريقي الجهود الإقليمية من خلال بعثة ثلاثة من رؤساء دول المجموعة(وهم رؤساء بنين وسيراليون والرأس الأخضر إضافة لمبعوث الاتحاد الإفريقي وهو اودينقا رئيس وزراء كينيا) إلى كوت ديفوار ، إلا أن هذه البعثة لم تنجح في

إقناع غباغبو في التنازل عن السلطة.

- دعا الرئيس المنتخب الحسن واتارا إلى إضراب عام يهدف إلى إجبار غباغبو للتخلي عن السلطة إلا أن الكثير من العمال في أبيدجان تجاهلوا الدعوة حيث ذكروا أن عليهم العمل كي يجدوا قوت يومهم وذلك في الميناء وأسواق أبيدجان. وفي بواكي الشمالية معقل مؤيدي واتارا امتثل بعض أصحاب المتاجر لدعوة الإضراب إلا أن البنوك ووسائل النقل العامة كانت تعمل . وليس من المستبعد أن يكون فشل الإضراب العام في الجنوب قد نتج عن خوف المواطنين من قمع الجيش الإيفواري المساند لغباغبو وكذلك من قبل أنصاره.

ومن ثم اتضح أن كوت ديفوار واجهت أكبر أزمة سياسية منذ إعلان نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٠م بعد جولة أكتوبر الأولى بسبب الاختلاف حول هذه النتائج مما أسفر عن وضع غير مسبوق تمثل في وجود رئيسين في البلاد هما الرئيس المنتهية ولايته لوران غباغبو والرئيس المنتخب الذي اعترف به العالم وهو زعيم المعارضة الحسن واتارا حيث إن غباغبو يسانده قادة الجيش بينما تساند واتارا القوات الجديدة وشمال البلاد الذي تسيطر عليه المعارضة المسلحة منذ سبتمبر ٢٠٠٢م في أعقاب الحرب الأهلية ، ولم يتم التوصل إلى تسوية سياسية على غرار ما حدث في كينيا وزيمبابوي عبر تقاسم السلطة حيث يرفض الحسن واتارا والمجتمع الدولي أية تسوية في هذا الاتجاه ويصرون على تخلي غباغبو عن السلطة لصالح الحسن واتارا. ومن ثم ازدادت حدة العنف في البلاد وراح ضحيتها المئات من القتلى والمختطفين والمفقودين إضافة لمئات المعتقلين وانتهاكات لحقوق الإنسان ، وكان من المتوقع أن يؤدي عدم تجاوب غباغبو للضغوط الداخلية والخارجية إلى تصاعد الحرب الأهلية والتدخل الخارجي الإقليمي من قبل مجموعة الإيكواس وربما الدولي عبر القوات الأممية والفرنسية ، وذلك في ظل تعنت غباغبو واستمراره في التمسك بعدم التخلي عن السلطة بل وما تردد في الأنباء عن محاولة قواته اقتحام الفندق الذي يقيم فيه الحسن واتارا وتحرسه القوات الجديدة وكذلك قوات الأمم المتحدة . وبذلك نلاحظ أن الكوت ديفوار لها تاريخ نزاعي متجدد حول السلطة منذ رحيل رئيسها الأول فيلكس هوافي – بواني عام ١٩٩٣م بعد أن قضى(٣٣) عاما في الحكم بعد الاستقلال عام ١٩٦٠م ، كما نلاحظ أن الانتخابات كآلية لتطبيق ودعم الديمقراطية قد أصبحت مصدر نزاع جهوي من أجل السلطة يهدد الأمن والوحدة في الكوت ديفوار .

نهاية الأزمة :

استمرت أزمة انقسام السلطة في الكوت ديفوار لأكثر من أربعة أشهر بعد إجراء انتخابات ٢٠١٠م ، ومع إصرار غباغبو على الاستمرار في السلطة ورفضه التنحي لصالح الرئيس المنتخب والمعترف به الحسن واتارا ، اتضح أن الحل العسكري هو السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة خاصة بعد

المواجهات العنيفة التي حدثت بين الطرفين وراح ضحيتها مالايقل من (٨٠٠) شخص من المدنيين العزل ونزوح أعداد كبيرة من السكان إلى الدول المجاورة منذ ديسمبر ٢٠١٠م.

وقد اشتدت حدة المعارك العسكرية بين أنصار غباغبو وواتارا في ابيدجان مع بداية شهر أبريل ٢٠١١م ، خاصة بعد محاصرة قوات واتارا لمقر إقامة غباغبو في القصر الرئاسي في ٥ أبريل . ولاشك أن تباطؤ المجتمع الدولي في التدخل عسكريا لصالح الحسن واتارا قد منح خصمه قوة للعناد والتمترس في القصر وذلك بالرغم من أن الحل العسكري كان على الطاولة منذ بدايات الأزمة بل إن مجموعة غرب إفريقيا الاقتصادية (الايكواس) كانت لها خطة تفصيلية أعدها أركان جيوش المجموعة ولكن خيار التدخل العسكري أرجأ لصالح الجهود الدبلوماسية التي شارك فيها مبعوث الاتحاد الإفريقي اودينقا رئيس وزراء كينيا إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل بسبب تعنت غباغبو ورفضه التنحي عن السلطة ، كما أن تأجيل خيار الأيكواس في التدخل العسكري نتج أيضا لانشغال نيجيريا أهم المنادين به بالانتخابات الداخلية . ومع استمرار دور قوات الأمم المتحدة نشط الدور الفرنسي من خلال قوات (ليكورن) التي سيطرت على مطار أبيدجان ووقفت بجانب قوات واتارا المحاصرة للقصر. ومن ثم تمكنت القوات الموالية للرئيس المنتخب الحسن واتارا مسنودة من قوات الأمم المتحدة والقوات الفرنسية من اعتقال الرئيس المنتهية ولايته غباغبو وهو متحصن داخل مكتب بالقصر الرئاسي في ١١ أبريل حيث قال لمن اعتقلوه (لاتقتلوني). ولاشك أن القوات الفرنسية ومعها قوات الأمم المتحدة قد أسهمت في عملية اعتقال غباغبو رغم أنها ظلت تؤكد على محدودية دورها في الكوت ديفوار والذي لاينص على الإطاحة بغباغبو ، وكان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قد طلب من القوات الدولية استخدام جميع الوسائل الضرورية لمنع قوات غباغبو استخدام الأسلحة الثقيلة ضد السكان المدنيين وذلك بعد أن قدم واتارا طلبا لبان كي مون من أجل القضاء على هذه الأسلحة الثقيلة عملا بالقرار ١٩٧٥ الصادر عن مجلس الأمم الدولي مما شجع القوات الفرنسية أيضا على التدخل المباشر. وورد في الأنباء إن القوات الفرنسية هي التي اعتقلت غباغبو وسلمته لقوات واتارا وقد نفت فرنسا هذه الأنباء لتقول ان قوات واتارا هي التي اعتقلت غباغبو . وكانت مروحيات فرنسية ودولية قد قامت بتنفيذ عملية لتدمير الأسلحة الثقيلة في محيط مقر إقامة غباغبو في القصر الرئاسي بأبيدجان . وبعد اعتقال غباغبو تم وضعه في غرفة بفندق الغولف (الذي كان يقيم فيه الحسن واتارا مؤقتا) تحت حراسة مشددة إلى أن تم نقله إلي مكان مجهول في شمال البلاد تمهيدا لمحاكمته.

وتوجه الرئيس الحسن واتارا بكلمة إلى شعبه في الكوت ديفوار أكد فيها على ضرورة إعادة البلاد إلى ما كانت عليه قبل اندلاع ازمة الرئاسة . وقال ان إعتقال غباغبو على يد القوات الثورية يعني طي صفحة مظلمة وبدء صفحة جديدة في البلاد، كما أكد أن غباغبو سيخضع للمحاكمة

في بلاده ولن يتم تسليمه إلى القضاء الدولي وسيتم التعامل معه بكل احترام . وأضاف الحسن واتارا ، نريد طمأنة جميع أفراد شعبنا والمجتمع الدولي أننا اتخذنا جميع التدابير لضمان الحقوق والسلامة الجسدية للسيد لوران غباغبو وزوجته ، وجميع المعتقلين معهم، كذلك أعلن واتارا عن عزمه على تشكيل لجنة للمصالحة الوطنية ، ودعا جميع المقاتلين إلى إلقاء أسلحتهم.

خاتمة :

لاشك أن أزمة الكوت ديفوار قد شكلت درسا مهماً لكل القادة الذين يتشبسون بالسلطة بشتى الوسائل ولا يلتزمون بنتائج مبدأ التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الانتخابات . وهي أيضا بعد نجاح ثورتي تونس ومصر رسالة واضحة وقوية للرؤساء الذين يتمسكون بالسلطة الأبدية بل ومنهم من يسعى لتوريث أبنائه في ظل دول جمهورية مما يشوه صورة الديمقراطية في القارة الإفريقية والمنطقة العربية ، والملاحظ أن هذه الظاهرة بدأت بالطعن في صحة نتائج الانتخابات في كينيا وزيمبابوي مما تسبب في أزمات سياسية انتهى حلها سلميا بتقسيم السلطة بين طرفي رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء. أما حالة الكوت ديفوار فقد تميزت عن غيرها بأن أصبح هناك رئيسان وحكومتان في البلاد واعتمد الرئيس المنتهية ولايته لوران غباغبو على الجيش والقوة المسلحة للبقاء في السلطة بالرغم من فوز خصمه الحسن واتارا واعتراف العالم بفوزه وشرعيته . وبفشل كل المساعي السلمية لإقناع غباغبو بالتنحي وتسليم السلطة للرئيس المنتخب الحسن واتارا ، أصبح الحل العسكري هو المخرج الوحيد لقمع تمرد غباغبو على السلطة الشرعية واستخدامه القوة المفرطة والأسلحة الثقيلة ضد خصمه مما الحق الكثير من الضرر بالمدنيين الأبرياء وأكد علي دموية نظام غباغبو منذ توليه السلطة ورفضه لمبادىء الديمقراطية مما ترتب عنه تشطير البلاد إلى شمال وجنوب منذ أحداث عام ٢٠٠٢م . والمطلوب الآن من الرئيس الحسن واتارا بعد توليه مقاليد الحكم أن يعمل على إحلال السلام ، وتوحيد شطري البلاد ، وتعزيز النسيج الاجتماعي والمصالحة الوطنية لتجنيب البلاد النزاعات القبلية والعرقية والدينية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية مع توطيد سيادة القانون والعدالة والشفافية في إدارة شؤون الدولة .

الطابعون دار السداد للطباعة

إحدى مؤسسات دار مصحف إفريقيا

موبايل ٠٠٢٤٩٩١٢١٣٧٧٢٥ - ٠٠٢٤٩٩١٢٣٧٩٦٨١

ثابت ٠٠٢٤٩١٥٥١٨٨٢٥٤

بريد إلكتروني alsdad_phrkia@hotmail.com